

إعلان فيينا 2020

النساء صانعات السلام والفاعلات في مجال العمل الإنساني تحديد الأولويات الرئيسية في العام 2020 وما بعده

20 فبراير 2020 - فيينا، النمسا

نحن، السيدات صانعات السلام، المستجيبات في المجال الإنساني، وممثلو المجتمع المدني من خلفيات متنوعة ومن 17 دولة من مختلف أنحاء إفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وجنوب القوقاز والشرق الأوسط، إجتمعنا في المنتدى العالمي للمرأة من أجل السلام والعمل الإنساني¹ في فيينا بالنمسا يومي 19 و20 فبراير 2020.

في الوقت السابق على مرور 20 عامًا على اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى الخامسة لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن، والذكرى السنوية الـ25 لإعلان ومنهاج عمل بيجين، قمنا بتبادل الخبرات ووضعنا أولويات التنفيذ الرئيسية للمضي قدماً. إننا ندعو إلى مزيد من الاعتراف بعملنا ودعمنا في بناء سلام شامل والحفاظ عليه.

- على الرغم من أن عملنا الحاسم يخلق تغييراً إيجابياً في مجتمعاتنا، إلا أننا مُستمرُّون في مواجهة التحديات التالية:
- **حياتنا وحقوقنا مهددة بشكل غير متناسب بسبب الصراع العنيف.** إن الأسباب الجذرية للصراع - بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين وغيرها من أشكال العنف والتمييز المتقاطعة - والأنظمة السياسية والاقتصادية للحرب (بما في ذلك العسكرة وانتشار الأسلحة)، وضعف المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والتهديدات الأخرى مثل تغير المناخ، وتصاعد التطرف العنيف، والشبكات الإجرامية المنظمة، لا يزال التعامل معها غير كافٍ.
 - **تنوعنا غير معترف به بما فيه الكفاية.** إن النساء والشابات لسن مجموعات متجانسة من الناس. لا تمتد المشاركة الجادة والفعالة للنساء والشباب بشكلٍ كافٍ لتشمل جميع الأشخاص الذين يندرجون تحت هكذا تحديد، بما في ذلك العديد من المجتمعات المُهمَّشة تاريخياً.
 - **عملنا لا يزال يعاني من نقص التمويل.** يمثل الإخفاق في تخصيص موارد كافية وفي الوقت المناسب، وبشكل مباشر ومَرِن، وموثوق فيها وكافية ومستدامة، عقبة رئيسية أمام عملنا. وعندما يكون التمويل متاحاً، فغالباً ما يكون قصير المدى ولا يُمكن الوصول إليه من قِبَل المجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية، بل ويكون أكثر من ذلك صعوبةً بالنسبة لمنظمات الشباب على مستوى القاعدة الشعبية.

¹ تم تنظيم المنتدى العالمي للمرأة من أجل السلام والعمل الإنساني من خلال التعاون الإنمائي النمساوي، والشبكة العالمية للنساء صانعات السلام، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني في فيينا بالنمسا يومي 19 و20 فبراير 2020. إن هذا الإعلان - الذي يُعدُّ وثيقة ختامية للمنتدى - سوف يُخيم الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن رقم 1325، ويُساهم في منتدى المساواة بين الأجيال، واستعراض الأمم المتحدة بشأن بناء السلام.

- **حياتنا وعائلاتنا في خطر بسبب عملنا كنساء صانعات السلام.** بالإضافة إلى الحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية، فإننا نواجه المضايقات والتهديدات والإعتقالات والتعذيب والعنف، لذلك، فإن مساحة عملنا تتقلص بسرعة.
- **إن إمكاناتنا محدودة بسبب السلطوية الأبوية، والقوالب النمطية السلبية، والممارسات والسياسات الاجتماعية والثقافية التمييزية.** تعمل السياسات الضارة، والمعايير الاجتماعية والثقافية، والمفاهيم التقليدية للذكورة والأنوثة على تعزيز العنف والعسكرة مع الحفاظ على عدم المساواة بين الجنسين.
- **مازلنا مستبعدات من معظم عمليات السلام وصنع القرار السياسي على جميع المستويات،** بالرغم من الأدلة الدالة على أن مشاركتنا تجعلها أكثر فعالية وشمولية وأكثر استدامة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتم التوصل إلى إتفاقيات سلام، يتم تهميشنا بشكل أكبر في عملية التنفيذ. كذلك، بالكاد تُلم المجتمعات المحلية أو تفهم معظم إتفاقيات السلام، وغالبًا ما لا يتم ترجمتها إلى اللغات المحلية. ونتيجة لذلك يكون التنفيذ بطيئًا، بل ويكون أبطأ بالنسبة للأحكام المستجيبة لنوع الجنس - إن وُجدت.
- **الكثيرات منا لا يستطعن الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية.** في كثير من الأحيان لا يمكننا إمتلاك الأراضي، أو وراثة الممتلكات، أو السفر بأمان، أو إتخاذ قرارات مالية. وتزداد هذه الأمور سوءًا أثناء النزاعات والأزمات الإنسانية حيث تحدث ندرة في الموارد والفرص الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للاجئين والنازحين داخليًا ومعظمهم من النساء والفتيات.
- **نحن غير معترف بنا كخبيرات ومستبعدات من التصميم واتخاذ القرارات بشأن الأولويات.** على الرغم من خبرتنا الواسعة وتأثيرنا الإيجابي وحصيلة معرفتنا كصانعات سلام ومستجيبات في المجال الإنساني، فإن مساهماتنا غير معترف بها ومُبخسة في التقدير. ولهذا السبب، فنحن مستبعدات في عملية صنع القرار، وأولويات المانحين لا تعكس إحتياجاتنا وواقعنا، ولا تزال مبادراتنا تعاني من نقص التمويل والتجاهل.
- **نحن مستبعدات من تصميم البرامج الإنسانية وتنفيذها.** في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليًا، فإن غالبية صنّاع القرار والقادة هم من الرجال. ونتيجة لذلك، تظل إحتياجات النساء والشابات اللاجئات والنازحات داخليًا وكذلك المجتمعات المضيفة مُتجاهلة وغير مُعالَجة. ذلك يجعل الأمر علينا صعبًا - وفي بعض الأحيان - يصبح الوضع غير آمن بالنسبة لنا للوصول إلى الخدمات والمساعدات.

تتفاقم هذه التحديات الخطيرة بالنسبة للنساء اللاتي يواجهن طبقات إضافية من التمييز على أساس العرق، والوضع الإقتصادي، والعمر، والقدرة، والتوجه الجنسي، والهوية الجنسية، مثل الشبابات، والمسنات، والنساء من السكان الأصليين، والأرامل، والمحاربات القدامى، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء اللاجئات والنازحات داخليًا، والمهاجرات والعائدات، والمقاتلات السابقات، والنساء في المجتمعات الريفية، والنساء اللاتي يعشن في مناطق غير معترف بها، والفئات المُهمَّشة الأخرى.

لمواجهة تلك المسائل، فإننا ندعو الجهات التالية أن تقوم على وجه السرعة بما يلي:

الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، بما في ذلك القطاع الخاص:

1. توفير تمويل كافٍ ويمكن الوصول إليه، ومرن، ومستجيب للمطالب وطويل الأجل، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة ومنظمات الشباب، وتبسيط إجراءات طلب التمويل، وإدماج النساء من جميع الخلفيات والأعمار بشكل مفيد في تصميم برامج التمويل وأولوياتها.

2. دعم مبادرات الحماية الذاتية للمرأة، بما في ذلك من خلال: (1) التمويل السريع والتنسيق من أجل الإستجابة للنساء صانعات السلام والجهات الفاعلة الإنسانية التي تواجه المخاطر وافتقاد الانتقال الآمن؛ (2) دعم الرصد وتقاسم المعلومات بقيادة المجتمع المدني بشأن التهديدات والمخاطر، (3) توفير الخدمات القانونية والنفسية.
3. دعم حقوق المرأة - بمن في ذلك الشباب - في الوصول إلى التعليم والموارد والفرص الاقتصادية، مع الإقرار أنه عندما يتم تمكين النساء والشابات اقتصاديًا واستقلالهن ماليًا، يمكنهن الإسهام بشكل أكثر فاعلية في صنع القرار وبناء السلام ومنع النزاعات والحفاظ على السلام، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
4. توفير دعم مالي مُخصَّص لتعزيز القدرات التنظيمية لنساء وشباب المجتمع المدني، وخاصةً على المستوى الشعبي، وتعزيز التنسيق بين النساء العاملات في بناء السلام والمستجيبات للعمل الإنساني والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال الحوارات بين الأجيال.
5. الإعراف بتغير المناخ كمحرك للنزاعات، والإستثمار في المبادرات التي تقودها النساء التي تهدف إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه كاستراتيجية لمنع نشوب الصراعات.
6. إتاحة الموارد والبنية التحتية والأدوات مثل الوصول إلى الإنترنت والتقنيات الجديدة للنساء على مستوى القاعدة الشعبية، بما في ذلك الشباب، من خلال التعاون مع القطاع الخاص بطرق غير مُستغلة وتحترم قدرات النساء والشباب المحليين على إتخاذ القرارات.
7. إنشاء تمويل يتمتع بالإستجابة السريعة ومُراعٍ لمبادرات النساء والشابات في حالات الطوارئ الإنسانية، وإتاحة إمكانية الوصول إليه.
8. استخدام السلع والخدمات التي تنتجها النساء المحليات، والإستثمار المُتعمد في المؤسسات الاقتصادية التي تقودها النساء المحليات في حالات الصراع والأزمات.

الدول الأعضاء والسلطات المحلية والوطنية

9. تحسين التنسيق مع منظمات حقوق المرأة وزيادة التمويل لدعم عملها في تنفيذ قرارات المرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني الذي يراعي الفوارق بين الجنسين.
10. تمكين المشاركة الفعالة للمرأة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وخاصةً على المستوى المحلي، في وضع سياسات بيئية تراعي الفوارق بين الجنسين كاستراتيجية لمنع نشوب الصراعات واعتمادها وتنفيذها.
11. الإعراف بالنساء صانعات السلام والمستجيبات للعمل الإنساني ودعمهن وحمايتهن هن وعائلاتهن حتى يتمكن من القيام بعملهن بأمان؛ وذلك من خلال إدانة الأعمال التي تنتهك حقوقهن، ومنع جميع المخاطر، وأعمال الإنتقام، وغيرها من تدخّلات في عملهم.
12. إعتناء سياسات الإقتصاد الكلي المراعية للإعتبارات الجنسانية والميزانيات الوطنية والمحلية المراعية للإعتبارات الجنسانية، لا سيما في التعافي الإقتصادي بعد إنتهاء الصراع، وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في التصميم والتنفيذ والرصد.
13. إزالة الحواجز القانونية واللوجستية والمؤسسية مثل القيود المفروطة على تأشيرات مشاركة النساء والشابات في الإجتماعات والمؤتمرات الدولية وغيرها من مجالات السياسة وصنع القرار.
14. تعزيز الصلة بين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS) والعمل الإنساني من خلال دمج منظور قوي لجدول الأعمال في العمل الإنساني وضمان المشاركة الفعالة من قِبَل النساء اللاتي يصنعن السلام

في تصميم البرامج الإنسانية وتنفيذها؛ وضمان المشاركة الهادفة للنساء اللاجئات والنساء النازحات داخلياً والنساء الموجودات في المجتمعات المضيفة في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية وخطط العمل المحلية المتعلقة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

15. إعتبار الدول الأعضاء مسؤولين عن دعم وإنفاذ القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والحالات الإنسانية.

جميع أصحاب المصلحة

16. تضمين اللاجئات والنازحات داخلياً والنساء الموجودات في المجتمعات المضيفة بشكل هادف في جميع مراحل تصميم البرامج الإنسانية التي تُسهم في التماسك الاجتماعي بين المجتمعات وتنفيذها ورصدها، وضمان تمثيلهن في جميع آليات التنسيق والقيادة في سياقات الأزمات.
17. زيادة الاستثمار في المبادرات التي تركز على التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين والنازحين داخلياً.
18. ضمان المشاركة الفعالة للمرأة المحلية من خلفيات متنوعة كوسطاء ومفاوضات في جميع عمليات السلام، بما في ذلك المفاوضات الرسمية.
19. تصميم البرامج التي تشمل العلاقة بين التنمية الإنسانية والسلام وتمويلها، وبنهج قوي قائم على حقوق الإنسان.
20. إعتداد قواعد سلوك شاملة، بما في ذلك سياسة صارمة لعدم التسامح مطلقاً مع الإستغلال والإعتداء الجنسيين؛ وآليات شفافة لتقديم التقارير والمساءلة؛
21. إشراك الأولاد والشباب والرجال من جميع الأعمار - بما في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون - كحلفاء في تنفيذ قرارات السلام والأمن للمرأة والقوانين والاتفاقيات الإنسانية الدولية، مع ضمان قيادة المرأة وتعزيز الرجولة الإيجابية.
22. الترويج لتصوير النساء كصانعات سلام وقائدات وصانعات قرار في وسائل الإعلام؛ ودعم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في المنظمات الإعلامية؛ وتحميل وسائل الإعلام المسؤولية عن خطاب الكراهية ولاسيما كراهية النساء.
23. الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة التي تركز على الناجين وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والوصول إلى برامج العدالة لدعم الناجين من العنف الجنسي والجنساني في النزاعات والأزمات الإنسانية.
24. ضمان مشاركة المرأة المحلية في جميع مراحل تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها.
25. الإقرار بدعوة النساء صانعات السلام إلى العمل لرفع مستوى عملهن الحيوي ودعمها والوقوف بجانبها، ومعالجة عدم الأمان الذي يواجهونه.
26. ضمان التآزر وإزالة الحواجز بين التنفيذ الفعال لجميع الأطر الدولية بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250، وأهداف التنمية المستدامة، وقرارات الحفاظ على السلام، واستخدام الذكرى السنوية الفارقة للعام 2020 كفرصة لكسب الدعم السياسي، وتخصيص التمويلات، والبناء على الزخم.